

"أثر تركيبة الهيكل التمويلي في الحصة السوقية لشركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"
(دراسة تطبيقية)

أ.د. كنجو كنجو *

آلاء حسان الدا حول *

(الاياداع: 21 تموز 2022، القبول: 12 أيلول 2022)

الملخص:

تعالج الدراسة مشكلة تحديد أثر توليفة الهيكل التمويلي في الحصة السوقية لشركات التأمين وتهدف إلى التعرف على مزيج هيكل التمويل للشركات عينة الدراسة، وتحديد نوع العلاقة بين تركيبة هيكل التمويل والحصة السوقية عينة الدراسة، وفي ظل افتراض أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمتغيرات المستقلة متمثلة ب(نسبة التمويل الداخلي، نسبة التمويل الخارجي) في المتغير التابع متمثلاً ب (الحصة السوقية)، وباستخدام أسلوب تحليل الانحدار المبسط لدراسة العلاقة بين كل متغير مستقل والمتغير التابع، وذلك بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي SPSS خلال المدة الزمنية من عام 2010 إلى عام 2020 لشركات التأمين التجارية الخاصة والمدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، خلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية دالة إحصائياً لنسبة التمويل الخارجي في الحصة السوقية لشركتي السورية الكويتية والوطنية بسبب زيادة الأقساط التأمينية في هذه الشركات بينما لم يوجد هذا الأثر في باقي الشركات كون نمو الأقساط يعود للنمو في التأمين الصحي وتأمين السيارات وليس زيادة عدد العقود، وعلاقة عكسية دالة إحصائياً لنسبة التمويل الداخلي في الحصة السوقية لشركتي السورية الكويتية والوطنية، وأهم توصيات الدراسة رفع نسبة التمويل الداخلي بما يمنح الشركة إمكانية لقبول أخطار تأمين أكبر ومن ثمّ زيادة أقساط التأمين وصولاً إلى حصة سوقية أكبر وبالتالي تعزيز قدرتها التنافسية أي موازنة نسب تكوين الهيكل التمويلي بما يخدم هدف وتطلعات الشركة.

الكلمات المفتاحية: الهيكل التمويلي، الحصة السوقية، شركات التأمين.

* طالبة ماجستير في جامعة حماة- كلية الاقتصاد- قسم التمويل والمصارف

** استاذ دكتور في إدارة الأعمال - كلية الاقتصاد - جامعة حماه.

"The Impact of the Financing Structure combination on the Market Share of Insurance Companies listed on the Damascus Securities Exchange"
(Applied study)

Alaa Hassan Aldahoul*

Dr.Knjo Knjo**

(Received:21 July 2022,Accepted:12 September 2022)

Abstract:

This study addresses the problem of enhancing competitiveness from market share side through the financing structure combination of insurance companies and aims to analyze and discuss the impact of the funding structure on enhancing competitiveness, assuming a statically significant impact for each of independent variables reflecting the funding structure (internal finance ratio, external finance ratio) in dependent variable reflecting competitiveness (market share) using a simple regression analysis method to examine the relationship between each independent variable and dependent variable on the statistical analysis program SPSS during the period from 2010 to 2020 for private commercial insurance companies listed on the Damascus stock exchange. The study concluded that there is statistically significant positive relationship for the external finance ratio in the market share of SKIC, NIU companies because of the increase in insurance premiums in these companies, while there was no such effect in the rest of companies.

And a statistically significant inverse relationship to the internal finance ratio in the market share of SKIC, NIU companies, the most important recommendations are to rise internal finance ratio to give the companies the possibility to accept greater insurance risks and thereby increase insurance premiums and profitability in order to enhance its competitiveness.

Keywords: financing structure, insurance companies, market share.

Master Degree student, , Department of Banking and Financing, Faculty of Economics, University of Hama.

** Professor, Department of Economic, Faculty of Economics, University of Hama.

1. مقدمة:

يعد قطاع التأمين في سورية من القطاعات الاستثمارية الواعدة خاصة بعد السماح للقطاع الخاص بالدخول والاستثمار في هذا المجال، كما تسعى شركات التأمين إلى الحفاظ على حصتها السوقية وتمييزها و إلى تحقيق أكبر ربحية ممكنة وهذا يصب في رفع تنافسيتها ومن هنا انطلقت فكرة البحث بدراسة أثر نسب مكونات الهيكل التمويلي في التنافسية من خلال دراسة أثرها في الحصة السوقية.

وبما أن شركات التأمين هي مؤسسات مالية فإن هيكلها التمويلي يتمتع بخصوصية عن مؤسسات الأعمال الأخرى، حيث تراوحت نسبة الاعتماد على الاموال الخارجية لشركات التأمين عينة الدراسة وخلال الفترة المدروسة بين 30% و 75% على حساب نسبة التمويل الداخلي ويعود ذلك إلى اختلاف وتعديل تركيبة الهيكل التمويلي خلال السنوات بما يلائم سياسة واهداف كل شركة والظروف المحيطة، وتعد الحصة السوقية من أهم مؤشرات الحكم على كفاءة الأداء التنافسي وقد حازت الشركة السورية الوطنية للتأمين على أكبر حصة سوقية مشاهدة خلال الفترة المدروسة بلغت 8.5% من اجمالي السوق، بينما أدنى حصة سوقية مشاهدة كانت للشركة السورية الكويتية للتأمين بلغت 1% فقط من اجمالي السوق، وبذلك تأتي هذه الدراسة للبحث في مدى تأثير وارتباط تغيرات الحصة السوقية لشركات التأمين بالتغيرات الطارئة على تركيبة هيكلها التمويلي

2. مشكلة البحث:

يوجد العديد من العوامل التسويقية والخدمية المتعارف عليها التي تؤثر في التنافسية لكن البحث يدرس أثر جانب من الإدارة المالية من خلال توزيع نسب المصادر المكونة للهيكل التمويلي في الحصة السوقية ، ومن هنا يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

هل يوجد أثر للهيكل التمويلي في الحصة السوقية لشركات التأمين؟

ويتفرع عنه المشكلتين التاليتين:

هل يوجد أثر لنسبة التمويل الداخلي من الهيكل التمويلي في الحصة السوقية لشركات التأمين؟

هل يوجد أثر لنسبة التمويل الخارجي من الهيكل التمويلي في الحصة السوقية لشركات التأمين؟

3. أهمية البحث:

من الناحية العملية: تأتي أهمية هذا البحث بالنسبة لإدارة شركات التأمين موضوع البحث في معرفة العوامل التي قد تؤثر في تنافسيتها من جانب الحصة السوقية من خلال معرفة مدى تأثيرها بتوليفة هيكلها التمويلي، كما ركز البحث على جانب التنافسية من خلال الحصة السوقية التي تعد من أهم المؤشرات الكمية التي تعتمد عليها الشركة في تقييم أدائها التنافسي. من الناحية العلمية(النظرية): تنطلق الأهمية من كون البحث يدرس أثر تركيبة الهيكل التمويلي في الحصة السوقية مما يفتح آفاق جديدة لتعزيز التنافسية من جوانب جديدة مثل الإدارة المالية، كما أنه متابعة للأبحاث التي تناولت هذا المجال سابقاً.

4. أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على مزيج هيكل التمويل للشركة عينة الدراسة.
- تحديد نوع العلاقة بين هيكل التمويل والحصة السوقية عينة الدراسة.
- معرفة تأثير الهيكل التمويلي في الحصة السوقية للشركات عينة الدراسة.

5. الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

1. أحمد محمود المحايدين,حامد،(2010)"أثر المزيج التمويلي في القيمة السوقية لشركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان".

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح تأثير المزيج التمويلي في القيمة السوقية لشركات التأمين الأردنية ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بجمع البيانات اللازمة لإجراء الدراسة وهي (المتغير المستقل المزيج التمويلي معبراً عنه بنسبة المديونية، والعائد على السهم العادي الواحد، والعائد على حقوق الملكية، نصيب السهم العادي الواحد من الأرباح الموزعة، والقيمة السوقية لأسعار أسهم الشركات معبراً عنها بأسعار الإغلاق السنوية .على المتغير التابع الممثل بالقيمة السوقية)، وتم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية منها الانحدار الخطي البسيط والمتعدد، وتحليل المسار، بالإضافة إلى استخدام بعض أساليب الإحصاء الوصفي. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

- وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين مجموعة المتغيرات (المزيج التمويلي ، والعائد على السهم العادي الواحد والعائد على حقوق الملكية ونصيب السهم العادي الواحد من الأرباح الموزعة) في القيمة السوقية لشركات التأمين الأردنية.

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمزيج التمويلي في القيمة السوقية في شركات التأمين الأردنية- .

2. قادة، سليم (2019) "الاستراتيجيات التنافسية في قطاع التأمين الجزائري من الاستقلال إلى غاية 2015".

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين الاستراتيجيات التنافسية (التميز، التركيز، القيادة بالتكلفة) وتنافسية شركات التأمين الجزائرية من خلال دراسة مجموعة من مؤشرات التنافسية (الربحية، الحصة السوقية، تكاليف إنتاج)، واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي وتم التوصل إلى أن اختيار الاستراتيجية التنافسية من طرف شركة التأمين لا يؤثر في قدرتها التنافسية.

3. بلقاسم، عفاف،(2016)" أثر الهيكل التمويلي على الأداء المالي لشركات التأمين".

تناولت هذه الدراسة إشكالية مدى تأثير الهيكل التمويلي في الأداء المالي لشركات التأمين بافتراض أن شركات التأمين متباينة ولكل شركة هيكل تمويلي خاص بها، وأنه يجب مراعاة اختلالات التوازن المالي فهي تقف في طريق اختيار الشركة للهيكل المالي المناسب لها، أيضاً تزداد قيمة الشركة بزيادة اعتمادها على الاستدانة، وهدفت الدراسة إلى إدراك مدى تأثير الهيكل التمويلي في الأداء المالي لشركة التأمين والتعرف على الوضعية المالية للشركة واستخدام النسب المالية في ذلك، واتبعت للوصول للأهداف المرجوة المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب دراسة الحالة وتوصلت إلى العديد من النتائج أهمها أن للهيكل التمويلي دوراً بالغ الأهمية بالنسبة لشركات التأمين وأن الهيكل التمويلي يحدد الوضعية المالية لشركات التأمين .

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

1.momani,F Ghazi and others,2010"Impact of firms characteristics on determining the financial structure on the insurance sector firms in Jordan".

بعنوان "أثر خصائص الشركة في تحديد الهيكل المالي لشركات قطاع التأمين في الأردن"

تتمثل مشكلة البحث في إهمال أهمية الهيكل المالي في البلدان النامية على عكس الدول المتقدمة، وهدفت لدراسة تأثير كل من العوامل (الحجم، هيكل الأصول، العائد على الأصول، ومعدل النمو) كمتغيرات مستقلة في الهيكل المالي كمتغير تابع في شركات التأمين المدرجة في بورصة عمان التي تضم 25 شركة عاملة خلال الفترة 2007-2000 وتوصلت الدراسة بعد تحليل المتغيرات على أساس نموذج الانحدار البسيط والمتعدد إلى وجود أثر جوهري بين خصائص الشركة المتمثلة في (الحجم وهيكل الأصول والعائد على الأصول والنمو) في الهيكل المالي وهي علاقة طردية، وأوصت الدراسة باستخدام الراجعة المالية لتحقيق أهداف الشركة.

2.Habibu Ayouba، 2019" Effect of Financial Performance, capital Structure and Firm Size on Firms' Value of Insurance Companies in Nigeria".

بعنوان "أثر الأداء المالي وهيكل رأس المال وحجم الشركة في قيمة شركات التأمين في نيجيريا" تقييم الدراسة أثر كل من الاداء المالي وهيكل رأس المال وحجم الشركة في قيمة الشركات لـ 27 شركة تأمين مدرجة في البورصة النيجيرية، وغطت الدراسة فترة 6 سنوات (2012-2017)، واستخدمت الديون قصيرة الأجل/إجمالي الأصول، والديون طويلة الأجل/إجمالي الأصول، وإجمالي الدين/إجمالي الأصول للتعبير عن هيكل رأس المال، وتم تحليل البيانات باستخدام الإحصاءات الوصفية والانحدار، وتوصلت الدراسة إلى أن جميع المتغيرات التفسيرية كان لها تأثير إيجابي كبير على مؤشر تويين Q ماعدا العائد على رأس المال وحجم الشركة فكان لهما تأثير ضئيل، وأوصت الدراسة باستخدام الديون قصيرة الأجل فقط في هيكل رأس مالها لأنها تعزز قيمة الشركات والكف عن استخدام الديون طويلة الأجل التي تقلل من قيمة الشركة، ويجب على الإدارة الحفاظ على مستوى إجمالي الأصول أو تحسينه لأنه يعزز قيمة الشركات وحجم الشركة وأخيرا ينبغي للإدارة أن تقلل من حجم حقوق المساهمين في الشركات.

تتميز هذه الدراسة عن سابقتها ب:

- دراسة الحصة السوقية لشركات التأمين بينما بقية الدراسات ركزت على الأداء المالي أو الربحية أو القيمة السوقية وكذلك في بيئة تطبيق البحث.

6. فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتركيب الهيكل التمويلي في الحصة السوقية لشركات التأمين. الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة التمويل الداخلي من الهيكل التمويلي في الحصة السوقية لشركات التأمين.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة التمويل الخارجي من الهيكل التمويلي في الحصة السوقية لشركات التأمين.

7. متغيرات البحث:

المتغيرات المستقلة: التركيبة المكونة للهيكل التمويلي:

- نسبة التمويل الداخلي.
- نسبة التمويل الخارجي.

المتغير التابع: التنافسية مقاسة ب:

- الحصة السوقية: (الأقساط المكتتب بها في الشركة في فترة / الأقساط المكتتب بها في قطاع التأمين بنفس الفترة)*100.

8. منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي، القائم على تجميع المادة العلمية اللازمة لموضوع البحث من مصادرها المختلفة كالكتب والاطلاع على الدوريات والتقارير الصادرة عن الجهات المعنية والأبحاث المنشورة في المجالات المتخصصة والمؤتمرات والندوات المتعلقة بموضوع البحث. ولاختبار فرضيات البحث سيتم الاعتماد على البيانات المالية والميزانيات لشركات التأمين عينة الدراسة ومن ثم تحليلها للوصول إلى النتائج وذلك باستعمال أسلوب تحليل الانحدار البسيط لدراسة العلاقة بين كل متغير مستقل مع المتغير التابع، وذلك بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

9. مجتمع وعينة البحث:

- يتكون مجتمع البحث من شركات التأمين الخاصة في سورية والمدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية ، وعددها ست شركات وهي (الشركة الوطنية للتأمين، الشركة المتحدة للتأمين، الشركة السورية الكويتية للتأمين، الشركة السورية الدولية للتأمين، شركة الاتحاد التعاوني، شركة العقيلة للتأمين التكافلي).
- عينة البحث : تتكون من جميع الشركات المدرجة باستثناء شركة العقيلة للتأمين التكافلي كونها شركة تأمين إسلامية ويتمتع هيكلها التمويلي بخصوصية عن بقية الشركات لذلك تم استبعادها.

10. الإطار النظري:

1. الهيكل التمويلي ومصادره في شركات التأمين

تعريف الهيكل التمويلي:

يتمثل الهيكل التمويلي في جانب الخصوم من الميزانية، أي جانب المطلوبات وحقوق المساهمين الذي يبين كافة وسائل التمويل التي تستخدمها المؤسسة.

- الهيكل التمويلي "هو تلك التوليفة بين الاموال الخاصة والقروض التي تستعملها المؤسسة في تمويل استثماراتها"¹.
- ويعكس الهيكل التمويلي التوليفة التي تقوم المؤسسة من خلالها بتمويل مختلف أصولها من موارد داخلية وخارجية، وهو يختلف عن هيكل رأس المال الذي يمثل التمويل الدائم للمؤسسة والذي يتكون عادة من قروض طويلة الأجل والأموال الخاصة، وتستبعد القروض قصيرة الأجل ماعدا الجزء الثابت منها، ومن هنا فهيكّل رأس مال المؤسسة هو جزء من هيكلها التمويلي⁴.

كما أن كل مؤسسة تسعى إلى الوصول أقرب ما يمكن من الهيكل التمويلي الأمثل من خلال عملية المفاضلة بين العديد من مصادر التمويل المتاحة لتعظيم قيمة المؤسسة، وذلك عن طريق اختيار الهيكل الذي يشكل أدنى تكلفة مالية ممكنة وأعظم مردودية².

المصادر المكونة للهيكل التمويلي في شركات التأمين:

وفيما يأتي أهم المصادر الرئيسية التي تستطيع من خلالها شركات التأمين تمويل استثماراتها³:

- 1 . رأس مال الشركة: وهي الأموال المخصصة من قبل أصحاب الشركة لبدء مزاولة الأنشطة الاقتصادية الخاصة بتحقيق أهداف الشركة، ومن الضروري أن يكون رأس مال الشركة كافياً لتحقيق أهداف الشركة. إن كفاية رأس المال عند بداية تأسيس المشروع يعد من الركائز الهامة لنجاح واستمرارية أي نشاط ولذلك وضعت هيئة الإشراف والرقابة على صناعة التأمين القواعد الناظمة من أجل مزاولة نشاط التأمين بما في ذلك الحد الأدنى من رأس المال اللازم عند بداية التأسيس.

- 2 . الأقساط المتحصلة من حملة وثائق التأمين: يعد قسط التأمين المصدر الأول الواضح بالنسبة لشركات التأمين حيث أن حجم قسط التأمين يؤثر على السياسة الاستثمارية للشركة، وبالرغم من أن خدمة التأمين تعتبر آجلة لا يمكن معرفة التكلفة

¹Harold Bierman, **The capital structure decision**, Kluwer Academic Publisher, Massachusetts, 2003, p01.

² Joel M. Stern, Donald H, Chew. Jr, **The revolution in corporate finance, Fourth editon**, Blakwell Publishing, London, 2003, P 54.

³ أمين، عبد الله "التطورات التشريعية والعملية لصناعة التأمين في سوريا" من دون دار نشر. دمشق سوريا. 2008، ص70-71.

لها إلا في نهاية مدة عقد التأمين، فلذلك تختلف أسس تسعير خدمة التأمين عن أسس تسعير السلع أو الخدمات الأخرى حيث أن عند تسعير السلعة تكون الكلفة الكلية للسلعة معروفة مسبقاً قبل البيع، أما بالنسبة لخدمة التأمين فإن المؤمن لا يعرف مسبقاً حجم التزاماته إلا بعد وقوع الخطر، بذلك يكون قسط التأمين المدفوع من قبل المؤمن له يكون بمثابة مجمل الربح للمؤمن في حال عدم تحقق الخطر، وقد يتحقق الخطر ويقوم المؤمن بدفع مبلغ التأمين الذي يكون بالعادة أكبر بكثير من قسط التأمين الذي حصل عليه. لذلك عند تسعير خدمة التأمين نحاول التوصل إلى التكلفة المتوقعة الناتجة عن الخبرات السابقة.

3 . الاحتياطي الحسابي: ويتم تقديره بمعرفة خبير اكتواري وفقاً للأسس الفنية التي يعتمدها مجلس الإدارة.

وتتحدد العوامل التي تؤثر على قيمة الاحتياطي الحسابي من خلال:

- القيمة الحالية لمبلغ التأمين (وتحسب رياضياً).

- المنح لحملة الوثائق (محددة أو يتم تقديرها).

- القيمة الحالية لصافي أقساط التأمين المحصلة من المؤمن لهم.

ويتم حسابه كالاتي (القيمة الحالية لمبلغ التأمين + منح حملة الوثائق - القيمة الحالية لصافي أقساط التأمين).

ويتوافق هذا الاحتياطي مع تأمينات الحياة لأنها تمتاز بعقود طويلة الأجل، ويقابل هذا الاحتياطي احتياطي الأخطار السارية في التأمينات العامة¹.

4 . احتياطي الأخطار السارية في التأمينات العامة: ويتم تخصيصه وفق ما يأتي:

45% من عمليات التأمين الإلزامي للمركبات.

25% من أقساط النقل البحري والجوي بضائع.

40% من باقي فروع الفروع التأمينية.

100% من رصيد أقساط وثائق التأمين طويلة الأجل الخاص بالسنوات التالية للسنة المالية المنقضية بعد خصم نصيب تلك السنوات من العمولة المدفوعة للوكلاء في سنة الإصدار.

حيث عرفت هيئة الإشراف على التأمين هذا المخصصات بأنها المبالغ المخصصة المقابلة للالتزامات الناشئة عن الوثائق التي تتجاوز مدة سريانها عاماً واحداً.

5 . احتياطي تعويضات تحت التسوية: وهو مجموع مبالغ المطالبات الي لم تتم تسويتها حتى تاريخ إعداد الميزانية أو بالقيمة التي تقدرها الشركة أيهما أكثر.

يتكون هذا المخصص من الأموال المحتجزة عن الحوادث التي وقعت خلال السنة المالية الحالية، ولكنها لم تُسوّ أو لم تسدد بعد، بل ستتم تسويتها أو تسديدها في السنة أو السنوات التالية وهذه الأموال تتراكم كلما زادت الإصدارات الجديدة، وتتحول إلى استثمارات طويلة الأجل بطبيعتها².

6 . احتياطي المصاريف الإدارية: ويكون هذا الاحتياطي لمواجهة المصاريف التي تتعلق بالإصدارات والتي تمتد إلى ما بعد انتهاء الفترة المالية المتداخلة في السنة التالية.

¹ د. أسامة عزمي سلام- أ.شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، ص 333.

² د.عبد الغفار حنفي- د.رسمية قرياقص، الأسواق والمؤسسات المالية، مرجع سبق ذكره، ص 344.

7 . الاحتياطي القانوني: وهذا الاحتياطي يندرج ضمن قائمة الاحتياطيات الإجبارية كالتي تفرض على جميع المنشآت المالية، وهي تختلف عن المخصصات الفنية التي تتوفر بها شركات التأمين دون غيرها. يُحدد الاحتياطي القانوني بموجب التشريعات المحلية والتي تقدر عادة بنسبة مئوية وتكون ما بين 5% إلى 10% من الأرباح المحققة كل سنة.

8 . الاحتياطي الإضافي: وعرفته هيئة الرقابة على التأمين بالمبالغ التي يجب على الشركة تخصيصها والاحتفاظ بها لتغطية خسائر تأتي بصورة غير مألوفة.

ويمكن تقسيم المصادر السابقة إلى مصادر داخلية و مصادر خارجية¹.

أولاً: مصادر تمويل داخلية:

تتمثل في رأس المال المدفوع بالإضافة إلى الاحتياطيات المختلفة الناشئة من تراكمات الأرباح المحتجزة لتدعيم مركزها المالي لمواجهة الظروف الطارئة، وتعد هذه الأموال هامش أمان لحملة الوثائق للحصول على مستحقاتهم التأمينية، وتمثل هذه الأموال نسبة ضئيلة من الأموال المستثمرة في شركات التأمين.

ثانياً: مصادر تمويل خارجية:

وهي الأموال المتجمعة نتيجة تحصيل أقساط التأمين وينقسم هذا النوع من مصادر التمويل إلى مجموعتين:

الأولى: حقوق حملة وثائق تأمينات الحياة، ويطلق عليها الاحتياطيات الفنية، ويعد هذا المخصص من أهم مصادر أموال التأمين وهو مخصص طويل الأجل لطول مدد وثائق هذا النوع من التأمين، وتتزايد أموال هذا المخصص من عام لآخر كلما زادت الإصدارات الجديدة في وثائق التأمين على الحياة، وهناك أيضاً مخصصات للتعويض تحت التسوية والمخصص الإضافي.

الثانية: أموال التأمينات العامة وتتمثل أهم مصادرها في مخصص أموال الأخطار السارية، ومخصص التعويضات تحت التسوية، مخصص التقلبات في معدلات الخسارة.

تعريف التنافسية: تعبر تنافسية المنشأة عن قدرتها على تلبية الرغبات المختلفة والمتنوعة للمستهلكين، وذلك بتوفير منتجات أو خدمات ذات جودة وسعر معين، بشكل أكثر كفاءة من المنافسين الآخرين في السوق، مما يحقق نجاحاً مستمراً لها على الصعيدين العالمي والمحلي².

وتعرف التنافسية بشكل عام وبحسب المنتدى الاقتصادي العالمي للتنافسية WEF:

بأنها القدرة على توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة، ويعرفها المعهد الدولي للتنمية والإدارة IMD بقدرة البلد على توليد القيمة المضافة العالية، ومن ثم زيادة الثروة الوطنية.

تعريف التنافسية على مستوى المنشأة³:

1 عبد الغفار ،حنفي ،رسمية،قرياقص"الأسواق والمؤسسات المالية(مصارف – شركات التأمين- صناديق استثمار- بورصات)"مركز الاسكندرية للكتاب،الاسكندرية،مصر،1999،ص342.

2 التقرير الوطني الأول للتنافسية ص - 25 هيئة تخطيط الدولة - برنامج الامم المتحدة الانمائي undp-دمشق.

3 التقرير الوطني الأول للتنافسية ص - 25 هيئة تخطيط الدولة - برنامج الامم المتحدة الانمائي undp-دمشق.

تعتبر تنافسية المنشأة عن قدرتها على تلبية الرغبات المختلفة والمتنوعة للمستهلكين، وذلك بتوفير منتجات أو خدمات ذات جودة وسعر معين، بشكل أكثر كفاءة من المنافسين الآخرين في السوق، مما يحقق نجاحاً مستمراً لها على الصعيدين العالمي والمحلي.

تعريف التنافسية على مستوى القطاع:

هي قدرة القطاع الإنتاجي السلعي أو الخدمي على تحقيق قيمة مضافة عالية، ضمن بيئة أعمال، ذات تشريعات مرنة وناظمة لها، تتماشى مع التطورات الاقتصادية، وضمن آليات فعالة لقوى السوق، من ناحية الموردين والمستهلكين، فضلاً عن حرية الدخول إلى سوق العمل والخروج منها.

تعريف التنافسية على المستوى الوطني:

بالنسبة إلى الدول المتقدمة: تعني قدرتها على الحفاظ على موقعها الريادي في الاقتصاد العالمي، من خلال الإبداع والابتكار، وذلك بعد أن قامت بتحقيق خطوات أو مراحل متقدمة بمستوى الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في إطار مستويات مرتفعة من الإنتاجية.

بالنسبة إلى الدول النامية: تعني قدرتها على النمو والحصول على حصة سوقية في المجالات التي تتوفر لديها الفرصة لتحويل الميزات النسبية التي تملكها إلى ميزات تنافسية، عبر تبني مجموعة من الإصلاحات الهيكلية والسياسات الاقتصادية المناسبة.

مؤشر قياس التنافسية المستخدم في البحث:

- الحصة السوقية:

تعد الحصة السوقية من أهم المؤشرات التي يتم من خلالها الحكم على كفاءة الأداء التنافسي، حيث من خلالها تسعى الشركة لتعزيز مركزها التنافسي في السوق وتحقيق أهدافها التتموية، وهذا من خلال تقديم خدمات ذات جودة عالية، واتباع سياسة سعرية مناسبة، وتطوير نشاطها باستمرار، فهي أحد المعايير والمقاييس الهامة للإدارة الناجحة كفاءةً وفعاليةً. يوجد العديد من نسب قياس الحصة السوقية مثل حصة السوق المخدم، وحصة السوق النسبية، وحصة السوق مقارنة بالشركة القائمة ولعل أهمها نسبة حصة السوق الإجمالية التي تقاس بقسمة مبيعات الشركة خلال فترة زمنية معينة على مبيعات القطاع في نفس الفترة ويمكن أن نستخدم المبيعات بالقيمة أو بالوحدات، و ذلك على النحو التالي:

$$\text{حصة السوق الإجمالية} = \frac{\text{مبيعات الشركة في فترة زمنية معينة}}{\text{مبيعات الصناعة في نفس الفترة}} \times 100 = \dots\%$$

وقد استخدمت الباحثة هذه النسبة فقط كونها تعطي فكرة صحيحة عن حصة كل شركة تأمين من سوق قطاع التأمين ككل وهذا هو المقصود في البحث من دراسة الحصة السوقية.

11. الدراسة العملية:

11-1. عرض المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لشركات التأمين عينة الدراسة:

تم استخدام البرنامج الإحصائي Microsoft Excel من أجل حساب النسب المالية لمتغيرات البحث لشركات التأمين عينة البحث و المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة (2010 – 2020).

ويظهر الجدول رقم(1) المتغيرات المعبرة عن متغيرات البحث لإحدى الشركات من عينة البحث¹.

الجدول رقم (1): المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لشركة الاتحاد التعاوني للتأمين

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة						السنة
	الحصة السوقية	الديون المتداولة	مؤونة الضريبة	الاحتياطيات الفنية(أقساط التأمين)	الأرباح	الاحتياطيات الرأسمالية	
0.026	7.17%	0.26%	22.74%	-1.74%	2.04%	69.54%	2010
0.028	6.47%	0.39%	23.78%	0.33%	2.22%	66.81%	2011
0.029	5.78%	0.11%	24.31%	2.40%	0.48%	66.92%	2012
0.031	8.26%	0.04%	27.70%	2.55%	0.48%	60.98%	2013
0.02	7.69%	0.00%	24.22%	3.51%	0.51%	64.07%	2014
0.03	7.41%	0.11%	26.64%	9.72%	0.48%	55.64%	2015
0.0319	14.61%	0.00%	37.28%	9.84%	0.33%	37.95%	2016
0.02	14.66%	0.00%	38.72%	7.97%	0.33%	38.32%	2017
0.02	16.00%	0.00%	45.94%	0.10%	0.45%	37.51%	2018
0.03	14.60%	0.00%	54.12%	-10.70%	1.07%	40.91%	2019
0.03	13.72%	0.00%	43.69%	15.23%	5.68%	21.68%	2020

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على الميزانيات والتقارير السنوية للشركة المتحدة للتأمين والمنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية

11-2: دراسة متغير الحصة السوقية في شركات التأمين عينة البحث²:

الجدول رقم (2):

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	الحصة السوقية
3.00%	3.00%	2.00%	2.00%	3.19%	3.00%	2.00%	3.10%	2.90%	2.80%	2.60%	SAIC
2.40%	2.60%	3.00%	4.00%	3.85%	3.40%	4.00%	3.60%	4.00%	4.50%	5.96%	AROP
2.20%	1.50%	1.00%	2.00%	3.20%	3.00%	3.00%	2.50%	3.00%	3.20%	3.04%	SKIC
5.60%	5.00%	5.00%	7.00%	7.90%	7.70%	8.00%	8.50%	7.10%	6.70%	6.90%	NIC
5.50%	3.80%	3.00%	4.00%	3.95%	3.20%	3.00%	3.50%	4.70%	5.20%	5.88%	UIC

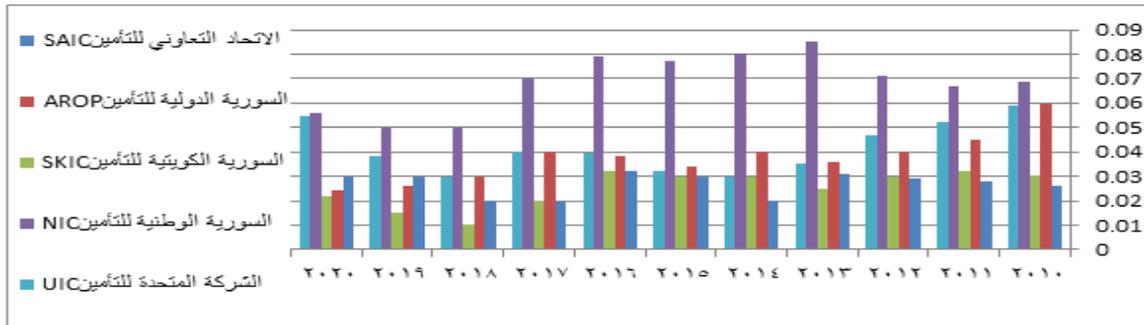
المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية المنشورة.

¹ تم توضيح كيفية حساب هذه النسب في الصفحة السابقة.

² بناءً على المؤشر: الحصة السوقية الإجمالية = (الأقساط المكتتب بها لشركة في فترة زمنية معينة/ إجمالي الأقساط المكتتب بها في القطاع لنفس الفترة)*100.

نلاحظ من الجدول السابق توزع الحصة السوقية بين الشركات خلال سنوات الدراسة حيث حازت على أعلى حصة سوقية الشركة السورية الوطنية للتأمين في عام 2013 وبنسبة 8.5% من إجمالي سوق التأمين بين الخمس الشركات، بينما أدنى حصة سوقية كانت للشركة السورية الكويتية في عام 2018 بنسبة 1% فقط من إجمالي سوق التأمين.

الشكل رقم (1): يوضح تفاوت نسبة الحصة السوقية بين شركات الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية المنشورة ومخرجات برنامج exls.

نلاحظ من الشكل أن النسبة الأكبر من الحصة السوقية كانت للشركة السورية الوطنية للتأمين وهي الثانية بعد المؤسسة العامة للتأمين بالمجمل وتليها الشركة المتحدة ، ونلاحظ أن جميع الشركات تدور ضمن حلقة واحدة من الأعمال بحيث تتنافس على رقم يكاد يكون ثابتاً من العقود دون الولوع في تجارب جديدة ومنتجات تأمينية جديدة.

11-3: النتائج والمناقشة:

• اختبار الفرضيات:

تم اختبار الفرضيات بالاعتماد على بيانات الميزانيات والتقارير المالية السنوية لمتغيرات البحث من خلال إجراء التحليل الإحصائي لبيانات الشركات عينة الدراسة في الفترة الزمنية (2010 - 2020).
وتم اتباع أسلوب نموذج الإنحدار البسيط لبيان أثر كل متغير مستقل في المتغير التابع على حدى.

الجدول رقم (3):

Tests of Normality							
	الشركة	Kolmogorov–Smirnov ^a			Shapiro–Wilk		
		Statistic	df	Sig.	Statistic	Df	Sig.
السوق من الحصة الكلي	الاتحادي للتأمين	.228	11	.114	.806	11	.011
	للتأمين الدولية السورية	.223	11	.131	.920	11	.323
	للتأمين الكويتية السورية	.290	11	.010	.846	11	.038
	للتأمين الوطنية السورية	.176	11	.200*	.917	11	.292
	للتأمين المتحدة	.200	11	.200*	.916	11	.289

*. This is a lower bound of the true significance.

a. Lilliefors Significance Correction

الجدول رقم (4):

Test of Homogeneity of Variance					
		Levene Statistic	df1	df2	Sig.
الكلية السوق من الحصص	Based on Mean	1.754	4	50	.153
	Based on Median	1.269	4	50	.295
	Based on Median and with adjusted df	1.269	4	44.053	.297
	Based on trimmed mean	1.700	4	50	.165

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة التمويل الداخلي والتمويل الخارجي المكونة لهيكل التمويل في الحصص السوقية لشركات التأمين.

الجدول رقم (5):

Model Summary ^b					
الشركة	Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
للتأمين التعاوني الاتحاد	1	.047 ^a	.002	-.109-	.004949
للتأمين الدولية السورية	1	.076 ^a	.006	-.105-	.010344
للتأمين الكويتية السورية	1	.615 ^a	.379	.310	.006200
للتأمين الوطنية	1	.654 ^a	.428	.364	.009565
للتأمين المتحدة	1	.329 ^a	.108	.009	.010163

a. Predictors: (Constant), الخارجي التمويل

b. Dependent Variable: الكلية السوق من الحصص

نلاحظ من الجدول السابق أن معامل الارتباط R بين كل من التمويل الخارجي والحصص السوقية كان ضعيف القوة في كل من شركة الاتحاد التعاوني، والشركة السورية الدولية، والشركة المتحدة، بينما كان متوسط القوة في شركتي السورية الكويتية، والشركة الوطنية، كما أن معامل التحديد R Square يدل على أن تغيرات نسبة التمويل الخارجي لم تكف تقدر أي من التغيرات في الحصص السوقية في كل من شركتي الاتحاد التعاوني والسورية الدولية حيث كانت 0.2%، و0.6% على التوالي، وفي الشركة المتحدة كان 10%، بينما كانت القدرة التفسيرية جيدة في شركتي السورية الكويتية والوطنية حيث كان التغير في نسبة التمويل الخارجي مسؤول بنسبة 38%، و43% على التوالي عن التغيرات في الحصص السوقية.

الجدول رقم (6):

ANOVA ^a							
الشركة	Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
للتأمين التعاوني الاتحاد	1	Regression	.000	1	.000	.020	.890 ^b
		Residual	.000	9	.000		
		Total	.000	10			
للتأمين الدولية السورية	1	Regression	.000	1	.000	.052	.825 ^b
		Residual	.001	9	.000		
		Total	.001	10			
للتأمين الكويتية السورية	1	Regression	.000	1	.000	5.487	.044 ^b

		Residual	.000	9	.000		
		Total	.001	10			
للتأمين الوطنية	1	Regression	.001	1	.001	6.727	.029 ^b
		Residual	.001	9	.000		
		Total	.001	10			
للتأمين المتحدة	1	Regression	.000	1	.000	1.094	.323 ^b
		Residual	.001	9	.000		
		Total	.001	10			
a. Dependent Variable: الكلي السوق من الحصة							
b. Predictors: (Constant), الخارجي التمويل							

المصدر: مخرجات برنامج Spss

نلاحظ من الجدول السابق لتحليل التباين للشركات عينة الدراسة أن قيمة Sig كانت أكبر من مستوى الدلالة 0.05 في كل من شركة الاتحاد التعاوني، والشركة السورية الدولية، والشركة المتحدة، وبالتالي نقبل الفرض الصفري الذي ينص على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل الخارجي في الحصة السوقية. بينما كانت قيمة Sig في كل من شركتي السورية الكويتية والشركة الوطنية تساوي 0.04، و0.02 على التوالي وهي أقل من مستوى الدلالة المقترح وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة أي أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة التمويل الخارجي من الهيكل التمويلي في الحصة السوقية كأحد مؤشرات القدرة التنافسية.

الجدول رقم (7):

Coefficients ^a							
الشركة	Model		Unstandardized Coefficients		Standardized	T	Sig.
			B	Std. Error	Beta		
الاتحاد التعاوني للتأمين	1	(Constant)	.028	.005		5.604	.000
		التمويل الخارجي	-.001-	.011	-.047-	-.142-	.890
للتأمين الدولية السورية	1	(Constant)	.080	.187		.429	.678
		التمويل الخارجي	-.074-	.324	-.076-	-.228-	.825
السورية للتأمين الكويتية	1	(Constant)	.009	.007		1.350	.210
		التمويل الخارجي	.031	.013	.615	2.343	.044
للتأمين الوطنية	1	(Constant)	-.038-	.041		-.922-	.381
		التمويل الخارجي	.187	.072	.654	2.594	.029
للتأمين المتحدة	1	(Constant)	.058	.016		3.624	.006
		التمويل الخارجي	-.027-	.026	-.329-	-1.046-	.323
a. Dependent Variable: الكلي السوق من الحصة							

المصدر: مخرجات برنامج Spss

نستطيع من الجدول السابق أن نستنتج العلاقات الرياضية المعبرة عن معادلة الانحدار التي توضح العلاقة بين نسبة التمويل الخارجي من الهيكل التمويلي والحصة السوقية، وبناءً على الاستنتاج من الجدول رقم (6) سوف نستخرج فقط معادلتنا الانحدار في شركتي السورية الكويتية والوطنية ويكتبا على الشكل التالي :

$$\hat{\gamma} = \beta_1 \times + \beta_0$$

- معادلة انحدار أثر التمويل الخارجي في الحصة السوقية للشركة السورية الكويتية:

$$\hat{\gamma} = 0.031 \times + 0.009$$

وللتأكد من صحة هذه المعادلة للتحليل سنقوم بحساب قيمة F ومقارنتها مع القيمة الجدولية

واستخدمت الباحثة النموذج التالي لحساب قيمة F:

$$F(K-1, n-K) = \frac{R^2/(K-1)}{(1-R^2)/(N-K)}$$

حيث أن $R^2 = 0.379$ و $k=2$ و $n=11$ وبالتعويض نجد أن $F = 5.4927$ بينما F الجدولية = 4.96

وبما أن $F < F$ المحسوبة فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل البديلة بأن يوجد تأثير مقبول للمتغير المستقل في المتغير التابع ومنه نموذج الانحدار صالح للتحليل.

وللتأكد أيضا من صلاحية معادلة الانحدار قمنا باختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

الجدول رقم(8):

Tests of Normality						
	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistic	Df	Sig.	Statistic	Df	Sig.
Unstandardized Residual	.118	11	.200*	.989	11	.996
*. This is a lower bound of the true significance.						
a. Lilliefors Significance Correction						

المصدر: مخرجات برنامج Spss

ويظهر الجدول السابق أن اختبار التوزيع k-s كانت عنده قيمة sig=2 وهي أكبر من مستوى الدلالة 5%

وبالتالي نرفض الفرضية العدم ونقبل البديلة أي أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

- معادلة انحدار أثر التمويل الخارجي في الحصة السوقية للشركة الوطنية للتأمين:

$$\hat{\gamma} = 0.187 \times - 0.04$$

وللتأكد من صحة هذه المعادلة للتحليل سنقوم بحساب قيمة F ومقارنتها مع القيمة الجدولية متبعين الخطوات بنفسها التي

قمنا بها في المعادلة السابقة:

وبالتعويض في قانون F:

$$F(K-1, n-K) = \frac{R^2/(K-1)}{(1-R^2)/(N-K)}$$

حيث أن $R^2 = 0.428$

و $k=2$ و $n=11$ وبالتعويض نجد أن $F = 6.79$ بينما F الجدولية = 4.96

وبما أن $F < F$ المحسوبة فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل البديلة بأن يوجد تأثير مقبول للمتغير المستقل في المتغير التابع ومنه نموذج الانحدار صالح للتحليل.

وللتأكد أيضا من صلاحية معادلة الانحدار قمنا باختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

الجدول رقم (9):

Tests of Normality						
	Kolmogorov–Smirnov ^a			Shapiro–Wilk		
	Statistic	Df	Sig.	Statistic	Df	Sig.
Unstandardized Residual	.149	11	.200*	.938	11	.500
*. This is a lower bound of the true significance.						
a. Lilliefors Significance Correction						

المصدر: مخرجات برنامج Spss

ويظهر الجدول السابق أن اختبار التوزيع الطبيعي كولمغروف سميرنوف k-s كانت عنده sig=2 وهي أكبر من مستوى الدلالة 5% وبالتالي نرفض الفرضية العدم ونقبل البديلة أي أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

الجدول رقم (10):

Model Summary ^b		
الشركة	Model	Durbin–Watson
للتأمين الكويتية السورية	1	1.341
للتأمين الوطنية السورية	1	1.157
a. Predictors: (Constant), الخارجي التمويل		
b. Dependent Variable: الكلي السوق من الحصص		

المصدر: مخرجات برنامج Spss

يظهر الجدول رقم (10) قيمة مؤشر الاختبار الفعلي لدرين واتسون والتي تتم مقارنتها بالقيمة الجدولية المستخرجة من جداول درين واتسون المعروفة ب dl (الحد الأدنى) و du (الحد الأعلى) عند مستوى الدلالة، وتوصلنا لما يلي:

بالنسبة لشركة التأمين السورية الكويتية قمنا بإجراء اختبار الأخطاء الموجب وحيث

$$du = 1.324 \text{ و } dl = 0.927$$

وبما أن $du < 1.341$ فإننا نقبل فرضية العدم، أي لا يوجد ارتباط ذاتي موجب بين القيم المتتالية للمتغير العشوائي، وبالتالي نستطيع استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية في عملية تقدير معالم النموذج.

وبالنسبة لشركة التأمين الوطنية قمنا بإجراء اختبار الأخطاء السالب وحيث

$$4-du = 2.676 \text{ و } 4-dl = 0.927$$

وبما أن $4-du > 1.157$ فإننا نقبل فرضية العدم، أي لا يوجد ارتباط ذاتي سالب بين القيم المتتالية للمتغير العشوائي، وبالتالي نستطيع استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية في عملية تقدير معالم النموذج.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل الداخلي في الحصص السوقية.

الجدول رقم (11)

Model Summary ^b					
الشركة	Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
للتأمين التعاوني الاتحاد	1	.047 ^a	.002	-.109-	.004949
للتأمين الدولية السورية	1	.083 ^a	.007	-.103-	.010338
للتأمين الكويتية السورية	1	.615 ^a	.378	.309	.006204
للتأمين الوطنية	1	.654 ^a	.428	.364	.009565
للتأمين المتحدة	1	.329 ^a	.108	.009	.010165
a. Predictors: (Constant), الداخلي التمويل					
b. Dependent Variable: الكلي السوق من الحصص					

المصدر: مخرجات برنامج Spss

نلاحظ من الجدول السابق أن معامل الارتباط R بين كل من التمويل الداخلي والحصة السوقية كان ضعيف القوة في كل من شركة الاتحاد التعاوني، والشركة السورية الدولية، والشركة المتحدة، بينما كان متوسط القوة في شركتي السورية الكويتية، والشركة الوطنية.

كما أن معامل التحديد R Square يدل على أن تغيرات نسبة التمويل الداخلي تفسر 4.7% من التغيرات في الحصة السوقية في شركة الاتحاد التعاوني ، و 8.3% في الشركة السورية الدولية، و 32.9% في الشركة المتحدة، بينما كانت القدرة التفسيرية جيدة في شركتي السورية الكويتية والوطنية حيث كان التغير في نسبة التمويل الخارجي مسؤول بنسبة 61.5%، و 65.4% على التوالي عن التغيرات الحاصلة في الحصة السوقية.

الجدول رقم (12):

ANOVA ^a							
الشركة	Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
الاتحاد التعاوني للتأمين	1	Regression	.000	1	.000	.020	.890 ^b
		Residual	.000	9	.000		
		Total	.000	10			
التأمين الدولية السورية	1	Regression	.000	1	.000	.063	.808 ^b
		Residual	.001	9	.000		
		Total	.001	10			
السورية للتأمين الكويتية	1	Regression	.000	1	.000	5.470	.044 ^b
		Residual	.000	9	.000		
		Total	.001	10			
للتأمين الوطنية	1	Regression	.001	1	.001	6.727	.029 ^b
		Residual	.001	9	.000		
		Total	.001	10			
للتأمين المتحدة	1	Regression	.000	1	.000	1.091	.324 ^b
		Residual	.001	9	.000		
		Total	.001	10			

a. Dependent Variable: الكلي السوق من الحصة

b. Predictors: (Constant), الداخلي التمويل

المصدر: مخرجات برنامج Spss

نلاحظ من الجدول السابق لتحليل التباين للشركات عينة الدراسة أن قيمة Sig كانت أكبر من مستوى الدلالة 0.05 في كل من شركة الاتحاد التعاوني، والشركة السورية الدولية، والشركة المتحدة، وبالتالي نقبل الفرض الصفري الذي ينص على عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية للتمويل الداخلي في الحصة السوقية.

بينما كانت قيمة Sig في كل من شركتي السورية الكويتية والوطنية تساوي 0.04، و0.02 على التوالي وهي أقل من مستوى الدلالة المقترح وبالتالي نرفض الفرض الصفري ونقبل البديل أي أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة التمويل الداخلي من الهيكل التمويلي في الحصة السوقية كأحد مؤشرات القدرة التنافسية.

الجدول رقم (13)

Coefficients ^a							
الشركة	Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
			B	Std. Error	Beta		
الاتحاد التعاوني للتأمين	1	(Constant)	.026	.006		4.314	.002
		الداخلي التمويل	.001	.011	.047	.142	.890
للتأمين الدولية السورية	1	(Constant)	.003	.138		.022	.983
		الداخلي التمويل	.081	.325	.083	.251	.808
السورية للتأمين الكويتية	1	(Constant)	.041	.007		5.880	.000
		الداخلي التمويل	-.031-	.013	-.615-	-2.339-	.044
للتأمين الوطنية	1	(Constant)	.149	.031		4.785	.001
		الداخلي التمويل	-.187-	.072	-.654-	-2.594-	.029
للتأمين المتحدة	1	(Constant)	.031	.011		2.953	.016
		الداخلي التمويل	.027	.026	.329	1.044	.324

a. Dependent Variable: الكلي السوق من الحصة

المصدر: مخرجات برنامج Spss

نستطيع من الجدول السابق أن نستنتج العلاقات الرياضية المعبرة عن معادلة الانحدار التي توضح العلاقة بين نسبة التمويل الداخلي من الهيكل التمويلي والحصة السوقية، وبناءً على الاستنتاج من الجدول رقم (29) سوف نستخرج فقط معادلتنا الانحدار في شركتي السورية الكويتية والشركة الوطنية ويكتبنا على الشكل التالي :

$$\hat{\gamma} = \beta_1 \times + \beta_0$$

معادلة انحدار أثر التمويل الداخلي في الحصة السوقية للشركة السورية الكويتية:

$$\hat{\gamma} = -0.031 \times + 0.041$$

وللتأكد من صحة هذه المعادلة للتحليل سنقوم بحساب قيمة F ومقارنتها مع القيمة الجدولية متبعين الخطوات بنفسها التي قمنا بها في المعادلة السابقة:

وبالتعويض في قانون F:

$$F(K-1, n-K) = \frac{R^2/(K-1)}{(1-R^2)/(N-K)}$$

حيث أن $R^2 = 0.378$ و $k=2$ و $n=11$ وبالتعويض نجد أن $F = 5.478$ بينما F الجدولية = 4.96

وبما أن $F < F$ المحسوبة فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل البديلة بأن يوجد تأثير مقبول للمتغير المستقل في المتغير التابع ومنه نموذج الانحدار صالح للتحليل.

وللتأكد أيضاً من صلاحية معادلة الانحدار قمنا باختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

الجدول رقم(14):

Tests of Normality						
	Kolmogorov–Smirnov ^a			Shapiro–Wilk		
	Statistic	Df	Sig.	Statistic	Df	Sig.
Unstandardized Residual	.119	11	.200*	.988	11	.995
*. This is a lower bound of the true significance.						
a. Lilliefors Significance Correction						

المصدر: مخرجات برنامج Spss

ويظهر الجدول السابق أن اختبار التوزيع الطبيعي كولمغروف سميرنوف k-s كانت عنده sig=2 وهي أكبر من مستوى الدلالة 5% وبالتالي نرفض الفرضية العدم ونقبل البديلة أي أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي. معادلة انحدار أثر التمويل الداخلي في الحصة السوقية للشركة الوطنية للتأمين:

$$\hat{\gamma} = -0.187 \times + 0.15$$

وبالتعويض في قانون F:

حيث أن $R^2 = 0.428$ و $k=2$ و $n=11$ وبالتعويض نجد أن $F = 6.79$ بينما F الجدولية = 4.96

وبما أن $F < F$ الجدولية فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل البديلة بأن يوجد تأثير مقبول للمتغير المستقل في المتغير التابع ومنه نموذج الانحدار صالح للتحليل.

وللتأكد أيضا من صلاحية معادلة الانحدار قمنا باختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

الجدول رقم(15):

Tests of Normality						
	Kolmogorov–Smirnov ^a			Shapiro–Wilk		
	Statistic	Df	Sig.	Statistic	Df	Sig.
Unstandardized Residual	.149	11	.200*	.938	11	.500
*. This is a lower bound of the true significance.						
a. Lilliefors Significance Correction						

المصدر: مخرجات برنامج Spss

ويظهر الجدول السابق أن اختبار التوزيع الطبيعي كولمغروف سميرنوف k-s كانت عنده sig=2 وهي أكبر من مستوى الدلالة 5% وبالتالي نرفض الفرضية العدم ونقبل البديلة أي أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

الجدول رقم (16):

Model Summary ^b		
الشركة	Model	Durbin–Watson
للتأمين الكويتية السورية	1	1.341
للتأمين الوطنية السورية	1	1.157
a. Predictors: (Constant), الداخلي التمويل		
b. Dependent Variable: الكلي السوق من الحصة		

المصدر: مخرجات برنامج Spss

يظهر الجدول رقم (32) قيمة مؤشر الاختبار الفعلي لدرين واتسون والتي تتم مقارنتها بالقيمة الجدولية المستخرجة من جداول درين واتسون المعروفة بـ dl (الحد الأدنى) و du (الحد الأعلى) عند مستوى الدلالة، وتوصلنا لما يلي:

بالنسبة لشركة التأمين السورية الكويتية قمنا بإجراء اختبار الأخطاء الموجب وحيث $du = 1.324$ و $dl = 0.927$

وبما أن $du < 1.341$ فإننا نقبل فرضية العدم، أي لا يوجد ارتباط ذاتي موجب بين القيم المتتالية للمتغير العشوائي، بالتالي نستطيع استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية في عملية تقدير معالم النموذج.

وبالنسبة لشركة التأمين الوطنية قمنا بإجراء اختبار الأخطاء السالب وحيث $4-du = 2.676$ و $4-dl = 0.927$

وبما أن $4-du > 1.157$ فإننا نقبل فرضية العدم، أي لا يوجد ارتباط ذاتي سالب بين القيم المتتالية للمتغير العشوائي، بالتالي نستطيع استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية في عملية تقدير معالم النموذج.

12- النتائج :

1- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة التمويل الخارجي من الهيكل التمويلي في الحصة السوقية كأحد مؤشرات القدرة التنافسية في شركتي السورية الكويتية والوطنية حيث كانت العلاقة طردية على اعتبار أن شركات التأمين مؤسسات مالية فأموال الغير هي المصدر الرئيسي لمزاولة عملها وبالتالي زيادة الأقساط تؤدي لزيادة التمويل الخارجي الذي يدل على ارتفاع الحصة السوقية من السوق الكلي ، بينما لم يكن الأثر ذو دلالة إحصائية في كل من شركة الاتحاد التعاوني والسورية الدولية والمتحدة للتأمين وكانت العلاقة عكسية حيث إن السبب الأكبر في نمو أقساط التأمين مؤخراً هو النمو في فرعي التأمين الصحي وتأمين السيارات الشامل وليس زيادة عدد العقود، كما يمكن أن تضطر شركات التأمين إلى تخفيض مبالغ الأقساط لجذب الزبائن وبذلك تصبح العلاقة عكسية بين التمويل الخارجي والحصة السوقية.

2- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة التمويل الداخلي من الهيكل التمويلي في الحصة السوقية كأحد مؤشرات القدرة التنافسية في شركتي السورية الكويتية والوطنية وهي علاقة عكسية، ويمكن تفسير هذه العلاقة العكسية بأن التمويل الداخلي مصدر للربح الصافي الناتج عن الاستثمار بينما تحقيق الربح التشغيلي يعتمد على زيادة التمويل الخارجي أي أقساط التأمين التي هي معيار الحصة السوقية.

بينما لم يكن الأثر ذو دلالة إحصائية في كل من شركة الاتحاد التعاوني والسورية الدولية والمتحدة للتأمين وكانت العلاقة طردية.

3- معادلة انحدار أثر التمويل الداخلي في الحصة السوقية للشركة السورية الكويتية: $\hat{\gamma} = -0.031 \times + 0.041$

4- معادلة انحدار أثر التمويل الداخلي في الحصة السوقية للشركة الوطنية للتأمين: $\hat{\gamma} = -0.187 \times + 0.15$

13- المقترحات:

1- إن موازنة توليفة الهيكل التمويلي تحتاج لدراسة متأنية ودقيقة لما لها من آثار جمة في مختلف جوانب الاقتصاد وليس الجانب المالي فقط، ونوصي شركتي السورية الكويتية والوطنية للتأمين وعلى ضوء النتائج بتخفيض اعتمادها على التمويل الداخلي مقابل زيادة التمويل الخارجي، للوصول إلى توليفة من الهيكل التمويلي تحقق فيها نسبة التمويل الداخلي هامش أمان أكبر لقبول أخطار تأمين أكبر، وتحقيق فيها نسبة التمويل الخارجي تعزيز القدرة التنافسية من خلال اكتساب حصص سوقية جديدة.

2- كما نوصي بتطبيق المعادلة الرياضية التي توصلت لها الدراسة والتي تسمح بالتنبؤ بتغيرات الحصة السوقية اللاحقة لأي تغير في نسب تكوين الهيكل التمويلي.

3- لابد لشركات التأمين كخطوة أولى من إحداث تغيير نوعي في منهج التفكير بهدف وجدوى وجودها في السوق وطرح منتجات جديدة تمكنها من اكتشاف حصة سوقية جديدة والدخول في استثمارات حقيقية دون الودائع المصرفية فقط وذلك لتعزيز موقفها التنافسي في السوق.

14- المراجع العلمية:

14-1 المراجع باللغة العربية:

- 1- كنجو،كنجو،خلف ،أسمهان(2006)-"إدارة المؤسسات المالية" مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، منشورات جامعة حماه.
 - 2- محمد،عدنان وديع(2002)-"القدرة التنافسية وقياسها" بحث مقدم إلى ندوة حول الأليات والنماذج المعقدة في دراسة ومتابعة القدرة التنافسية، معهد التخطيط القومي الجنوبي.
 - 3- أمين،عبد الله (2008)-"التطورات التشريعية والعملية لصناعة التأمين في سوريا" من دون دار نشر.دمشق سوريا.
 - 4- أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى،(2015)-" إدارة الخطر والتأمين"، دار الحامد للنشر،عمان، الأردن.
 - 5- عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص،(1999)-"الأسواق والمؤسسات المالية(مصارف - شركات التأمين- صناديق استثمار - بورصات)"مركز الاسكندرية للكتاب،الاسكندرية،مصر .
 - 3- محمود الخطيب (2010)-"الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات" ط1، دار الحامد، عمان، الأردن.
 - 4- البشت الزبيدي(2011)-"التقارير المالية في دراسة الأداء المالي للمؤسسة"، رسالة ماجستير ، غير منشورة، جامعة سعد دحلب البليدة.
 - 5- المرسوم التشريعي رقم/ 43 / لعام 2005 ، تنظيم سوق التأمين، المادة/ 1 / و/ 2 ./
 - 6- التقرير الوطني الأول للتنافسية ص-25هيئة تخطيط الدولة - برنامج الامم المتحدة الانمائي undp -دمشق.
- 14-2 المراجع باللغة الأجنبية:

- 1- Peter Drucker, people and performance ,Harvard business school press, 2007,p:2.
- 2- Joel M. Stern, Donald H, Chew. Jr, The revolution in corporate finance, Fourth editon, Blakwell Publishing, London, 2003, P 54.
- 3-Harold Bierman, The capital structure decision,Kluwer Acadimic Publisher,Massachusetts,2003,p01.

14-3 المواقع الالكترونية:

- 1- موقع هيئة الإشراف على التأمين <http://www.sisc.sy> -.
- 2- الموقع الرسمي لسوق دمشق للأوراق المالية <http://www.dse.sy> .